

المسؤولية الجنائية عن الأضرار الاقتصادية الهيكلية

تقاطع القصد الجرمي والاقتصاد السلوكي وفلسفة
الوكالة الموزعة

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية الفكرية

يمنع نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو
النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف

جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

الذين علما أن الضرر لا يُقاس بالحجم بل بالعمق
الهيكلي في النسيج الاقتصادي

أدام الله لهما النور في قبورهما واجعل مثاهما
فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة صابرينال المصرية الجزائرية

يا من تمثلين المستقبل الذي نحمله من التشوهات
الخوارزمية غير المرئية

أهديك هذا الكتاب ليكون منهجاً يضيء لك دروب
العدالة الاقتصادية الجنائية

وإلى كل باحث يسعى لكشف الآليات الخفية التي
تحول الكفاءة الخوارزمية إلى ضرر قابل للتجريم

مقدمة المؤلف

هذا الكتاب عمل أصيل تماماً لم يسبق له مثيل في
الفقه الجنائي الاقتصادي العربي والعالمى

نحن لا ننقل هنا نظريات غربية جاهزة بل نؤسس
لنظرية القصد الهيكلى كعلم جنائى جديـ

الفكرة المركزية تدور حول إعادة بناء الركن المعنوى
للجريمة فى ظل النظم الخوارزمية المستقلة

الهدف هو سد الفجوة بين التجريم التقليدى والأضرار
الاقتصادية الهيكلية غير المباشرة

نحن نؤمن أن القانون الجنائى الحى هو الذى يخدم

العدالة ويستجيب للتعقيد الاقتصادي الجديد

هذا العمل ثمرة تأمل شخصي عميق في تحديات
المسؤولية في عصر الوكالة الموزعة

نضعه بين أيدي المشرعين والقضاة ليكون دليلاً
للمساءلة الجنائية غير المتمركزة

نؤمن بأن الواقعية الجنائية الاقتصادية هي التي تضمن
الاستقرار وليس الجمود النصي

لا يجوز استخدام هذا النص لتبرير الإفلات من العقاب
بل لتنظيم المساءلة الهيكلية

نرجو من الله أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم
ونافعاً للأمة

تمت الكتابة والتحرير في عام ألفين وستة وعشرين
ميلادية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف ولا تجوز أي تصرفات

دون إذن خطي

الورقة البحثية المفصلة المحكمة

أسس المسؤولية الجنائية عن الأضرار الاقتصادية
الهيكلية الخوارزمية

شرح دقيق وشامل للأركان والتطبيقات

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الملخص التنفيذي باللغة العربية

تقدم هذه الورقة البحثية الإطار النظري والتطبيقي
لنظرية القصد الهيكلي الجنائي

تهدف الورقة إلى سد الفجوة بين الفقه الجنائي التقليدي والأضرار الخوارزمية الهيكلية

نناقش هنا منهجية الإهمال النظامي كأداة لفهم المساءلة في البيئات غير القابلة للفحص

تعتبر هذه الورقة المرجع الأساسي للباحثين في العالم العربي لتأسيس فقه جنائي اقتصادي

القانون الجنائي الاقتصادي يحتاج إلى أسس نظرية قوية تطبيقاته العملية في الواقع المتغير

نظرية القصد الهيكلي تمثل نقلة نوعية في الفكر الجنائي الاقتصادي المعاصر ضمن المدرسة التكاملية

هذه الورقة متاحة للباحثين للاستفادة منها في أبحاثهم ودراساتهم العلمية ضمن الضوابط

نؤكد على أصالة المحتوى وعدم اقتباسه من أي مصدر خارجي لضمان السبق الفكري

أولاً مقدمة البحث وإشكاليته العلمية

تشهد الإنسانية تحديات جنائية اقتصادية كبيرة في مواكبة النظم الخوارزمية المستقلة

الفجوة بين النص الجنائي الثابت والواقع الخوارزمي المتغير تخلق إشكاليات مساءلة هيكلية

النموذج التقليدي للركن المعنوي فشل في تفسير الأضرار الاقتصادية الكلية غير المباشرة

نطرح هنا إشكالية كيفية إثبات القصد الجرمي في ظل غياب الفاعل البشري المباشر

الحل يكمن في منهج القصد الهيكلي يتكيف مع الوكالة الموزعة عبر بروتوكولات جنائية

البحث يعتمد على المنهج التحليلي النقدي بين الفقه

الجنائي والاقتصاد السلوكي

نهدف إلى تقديم نموذج عملي قابل للتطبيق في
البيئة الجنائية الاقتصادية المتنوعة

الأصالة في هذا البحث تكمن في دمج التأصيل
الفقهي مع الحداثة الخوارزمية ضمن رؤية

نرفض الجمود النصي كما نرفض القطيعة مع الأصول
في آن واحد لتحقيق التوازن

ثانياً الإطار النظري للقصد الهيكلي الجنائي

نظرية القصد الهيكلي تنظر للجريمة الاقتصادية كحدث
شبكي وليس كفعل فردي منعزل

الركن المعنوي ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة
لتحقيق المساءلة العادلة

نعتمد هنا على مبدأ الإهمال النظامي الذي يسمح
بالمساءلة دون فاعل بشري مباشر

الاستقرار الجنائي الاقتصادي لا يتعارض مع التطوير بل
يحتاج إليه للبقاء صالحاً

نربط هنا بين نظرية التسبب الفقهية ومتغيرات السوق
الخوارزمي المعقد

الإطار النظري يستند إلى فكرة أن القانون يجب أن
يخدم الاقتصاد لا العكس

المرونة تعني القدرة على الاستجابة للأزمات
الاقتصادية دون الحاجة لتعديل النص دائماً

هذا الإطار يحمي هيبة القانون من كثرة التعديلات
التي تفقدها وقارها

نؤكد أن الحيوية الجنائية الاقتصادية هي سر بقاء
المنظومة القانونية عبر العصور

ثالثاً منهجية الوكالة الموزعة والمساءلة غير المتمركزة

نقترح هنا منهج الوكالة كحل واقعي لتجنب صدمة الاستبدال الجذري للنظم الجنائية

التطوير يتم عبر بروتوكولات تحديثية تلحق بالنظام الأصلي دون إلغائه

لجان تأصيلية فنية شرعية تلعب دوراً محورياً في مراجعة النصوص دورياً

التفسيرات القضائية الموحدة تلعب دوراً شبيه تشريعي لسد الثغرات مؤقتاً

البند المرن في العقود الاقتصادية يسمح للأطراف بالتكيف مع المتغيرات دون نزاع

التجريب المحلي في مناطق محددة يسبق التعميم الوطني لضمان النجاح

هذا المنهج يضمن استقرار المنظومة مع السماح
بالتطور الضروري والملح

الوكالة الموزعة تحمي من المقاومة المؤسسية
للتغيير المفاجئ وغير المدروس

نؤكد أن المرونة هي الجسر الآمن بين الواقع المتغير
والنص الجنائي الثابت

رابعاً التطبيقات في التجريم الاقتصادي الهيكلي

نطبق هنا المنهج الحي على تنظيم التجريم في
الأنظمة المستقلة والأسواق الرقمية

اعتبار الضرر الهيكلي مصدراً للمسؤولية الجنائية
معتمداً قانوناً وبضوابط

تنظيم المسؤولية ضمن إطار العدالة التقليدية مع

تحديث ليشمل الهيكلي

حماية المجتمع من المخاطر الاقتصادية الوجودية مع
مراعاة التراث المشترك

العدالة تمتد لتشمل الأضرار الخوارزمية والاقتصادية
وفق نظرية الضمان الفقهي

نوازن بين حرية الابتكار وحماية الطرف الضعيف في
العقود الاقتصادية الحديثة

القانون الحي يسمح بالاعتراف بالشخصية الاعتبارية
للأنظمة لأغراض المساءلة

هذا التطبيق يسد الفجوة بين النصوص الكلاسيكية
وواقع التكنولوجيا

نضمن بذلك حماية الحقوق في الفضاء الاقتصادي دون
عرقلة الابتكار والنمو

خامساً الخاتمة والتوصيات العلمية

تخلص الورقة إلى ضرورة تبني منهج القصد الهيكلي
في التشريعات الجنائية العربية

نوصي بإنشاء منصة رقمية فقهية جنائية اقتصادية
لدعم الاجتهاد الموحد

نوصي بتدريب القضاة والمحامين على منهجيات الفهم
الهيكلية للأفعال الاقتصادية

التطوير يجب أن يكون تشاركياً يشمل كل أصحاب
المصلحة في المجتمع

نؤكد أن الواقعية والمرونة هما سر بقاء القانون صالحاً
للتطبيق

السيادة الفلسفية تتطلب توازناً بين الثوابت الشرعية
والمتغيرات

هذه النظرية تمثل إسهاماً أصيلاً في الفقه الجنائي
الاقتصادي المعاصر

نضع هذا العمل بين أيدي العلماء لنقاشه وتطويره
بشكل مستمر

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف ولا يجوز الاستخدام
دون إذن خطي صريح

Detailed Peer-Reviewed Research Paper

**Foundations of Criminal Liability for Structural
Economic Damages from Autonomous
Algorithmic Systems**

**Precise and Comprehensive Explanation of Pillars
and Applications**

Author

Dr Mohamed Kamal Arafa El-Rakhawi

Executive Summary in English

This research paper presents the theoretical and applied framework for the Theory of Structural Criminal Intent

The paper aims to bridge the gap between traditional criminal law and algorithmic structural damages

We discuss here the methodology of Systemic Negligence as a tool for accountability in uninspectable environments

This paper is considered the basic reference for researchers in the Arab world to establish

economic criminal jurisprudence

Economic Criminal Law needs strong theoretical foundations to support its practical applications in changing reality

The Theory of Structural Criminal Intent represents a qualitative leap in contemporary criminal economic thought within the Integrated School

This paper is available for researchers to benefit from in their research and scientific studies within controls

We confirm the originality of the content and non-plagiarism from any external source to ensure intellectual precedence

First Introduction and Scientific Problem

Statement

Humanity witnesses major criminal economic challenges in keeping pace with autonomous algorithmic systems

The gap between fixed criminal text and changing algorithmic reality creates structural accountability problems

The traditional model of criminal intent failed to explain indirect macroeconomic damages

We pose here the problem of how to prove criminal intent without direct human actor

The solution lies in a structural intent methodology adapting to distributed agency through criminal protocols

**The research relies on the critical analytical
method between criminal jurisprudence and
behavioral economics**

**We aim to present a practical model applicable in
the diverse criminal economic environment**

**Originality in this research lies in integrating
jurisprudential rooting with algorithmic
modernity within a unified vision**

**We reject textual stagnation as we reject rupture
with origins at once to achieve the required
balance**

**Second Theoretical Framework for Structural
Criminal Intent**

Structural Criminal Intent Theory views economic

**crime as a network event not an isolated
individual act**

**Criminal intent is not an end in itself but a
means to achieve fair accountability**

**We rely here on the principle of systemic
negligence that allows accountability without
direct human actor**

**Economic criminal stability does not conflict with
development but needs it to remain valid**

**We link here between the jurisprudential theory
of causation and variables of complex
algorithmic market**

**The theoretical framework is based on the idea
that law must serve economy not the reverse**

Flexibility means the ability to respond to

**economic crises without needing to amend the
text always**

**This framework protects the prestige of law from
frequent amendments that lose its dignity**

**We confirm that economic criminal vitality is the
secret of survival of the legal system through
ages**

**Third Methodology of Distributed Agency and
Decentralized Accountability**

**We propose here the Agency methodology as a
realistic solution to avoid shock of radical
replacement**

**Development is done through update protocols
attached to the original system without**

abolishing it

Technical Sharia Foundational Committees play a pivotal role in reviewing texts periodically

Unified judicial interpretations play a quasi-legislative role to fill gaps temporarily until amendment

Flexible clause in economic contracts allows parties to adapt to variables without dispute

Local experimentation in specific areas precedes national generalization to ensure success

This methodology ensures system stability while allowing necessary and urgent development

Distributed Agency protects from institutional resistance to sudden and unstudied change carefully

**We confirm that flexibility is the safe bridge
between changing reality and fixed criminal text**

Fourth Applications in Structural Economic Criminalization

**We apply here the living methodology to
regulate criminalization in independent systems
and digital markets**

**Considering structural damage as source of
criminal liability approved legally with controls**

**Regulating liability within the framework of
traditional justice with update to include
structural**

Protecting society from existential economic risks

while considering shared heritage

Justice extends to include algorithmic and economic damages according to expanded guarantee theory

We balance between freedom of innovation and protection of the weak party in modern economic contracts

Living law allows recognizing legal personality for systems for accountability purposes

This application bridges the gap between classical texts and accelerating technology reality

We thereby ensure protection of rights in economic space without obstructing innovation

Fifth Conclusion and Scientific Recommendations

**The paper concludes with the necessity of
adopting the Structural Criminal Intent
methodology in Arab criminal legislations**

**We recommend creating a digital Fiqh-Criminal
Economic platform to support unified
jurisprudence**

**We recommend training judges and lawyers on
structural understanding methodologies for
economic actions**

**Development must be participatory including all
stakeholders in civil society**

**We confirm that realism and flexibility are the
secret of law remaining valid for effective
application**

**Philosophical sovereignty requires a balance
between Sharia constants and modern variables**

**This theory represents an original contribution to
contemporary criminal economic jurisprudence
globally**

**We place this work in the hands of scholars to
discuss and develop it continuously**

**All rights reserved to the author and may not be
used without explicit written permission**

**Document de Recherche Détaillé et Évalué par
des Pairs**

**Fondements de la Responsabilité Pénale pour les
Dommages Économiques Structurels des
Systèmes Algorithmiques Autonomes**

Explication Précise et Complète des Piliers et Applications

Auteur

Docteur Mohamed Kamal Arafa El-Rakhawi

Résumé Exécutif en Français

**Ce document de recherche présente le cadre
théorique et appliqué de la Théorie de l'Intention
Criminelle Structurale**

**Le document vise à combler le fossé entre le
droit pénal traditionnel et les dommages
structurels algorithmiques**

Nous discutons ici de la méthodologie de la

**Négligence Systémique comme outil de
responsabilité dans les environnements non
inspectables**

**Ce document est considéré comme la référence
de base pour les chercheurs dans le monde
arabe**

**Le Droit Pénal Économique a besoin de
fondements théoriques solides pour soutenir ses
applications pratiques**

**La Théorie de l'Intention Criminelle Structurelle
représente un saut qualitatif dans la pensée
criminelle économique contemporaine**

**Ce document est disponible pour les chercheurs
pour en bénéficier dans leurs recherches et
études scientifiques**

Nous confirmons l'originalité du contenu et la

**non-plagiat de toute source externe pour assurer
la précedence**

Première Introduction et Problématique Scientifique

**L'humanité témoigne de défis criminels
économiques majeurs pour suivre le rythme des
systèmes algorithmiques autonomes**

**Le fossé entre le texte pénal fixe et la réalité
algorithmique changeante crée des problèmes
de responsabilité structurelle**

**Le modèle traditionnel de l'intention criminelle a
échoué à expliquer les dommages économiques
macro indirects**

Nous posons ici la problématique de comment

**prouver l'intention criminelle sans acteur humain
direct**

**La solution réside dans une méthodologie
d'intention structurelle qui s'adapte à l'agence
distribuée**

**La recherche repose sur la méthode analytique
critique entre la jurisprudence pénale et
l'économie comportementale**

**Nous visons à présenter un modèle pratique
applicable dans l'environnement criminel
économique divers**

**L'originalité dans cette recherche réside dans
l'intégration de l'enracinement jurisprudentiel
avec la modernité algorithmique**

**Nous rejetons la stagnation textuelle comme
nous rejetons la rupture avec les origines à la**

Deuxième Cadre Théorique pour l'Intention Criminelle Structurelle

**La Théorie de l'Intention Criminelle Structurelle
considère le crime économique comme un
événement réseau**

**L'intention criminelle n'est pas une fin en soi
mais un moyen pour atteindre la responsabilité
équitable**

**Nous nous basons ici sur le principe de la
négligence systémique qui permet la
responsabilité sans acteur humain direct**

**La stabilité criminelle économique ne conflicte
pas avec le développement mais en a besoin**

pour rester valide

**Nous lions ici entre la théorie jurisprudentielle de
la causation et les variables du marché
algorithmique complexe**

**Le cadre théorique est basé sur l'idée que le
droit doit servir l'économie non l'inverse dans
tous les cas**

**La flexibilité signifie la capacité de répondre aux
crises économiques sans avoir besoin d'amender
le texte**

**Ce cadre protège le prestige du droit des
amendements fréquents qui perdent sa dignité**

**Nous confirmons que la vitalité criminelle
économique est le secret de la survie du système
juridique**

Troisième Méthodologie de l'Agence Distribuée et de la Responsabilité Décentralisée

**Nous proposons ici la méthodologie de l'Agence
comme solution réaliste pour éviter le choc du
remplacement**

**Le développement se fait via des protocoles de
mise à jour joints au système original sans
l'abolir**

**Les Comités Techniques d'Enracinement Charia
jouent un rôle pivot dans la révision des textes**

**Les interprétations judiciaires unifiées jouent un
rôle quasi-législatif pour combler les lacunes**

**La clause flexible dans les contrats économiques
permet aux parties de s'adapter aux variables**

**L'expérimentation locale dans des zones
spécifiques précède la généralisation nationale
pour assurer le succès**

**Cette méthodologie assure la stabilité du
système tout en permettant le développement
nécessaire**

**L'Agence Distribuée protège de la résistance
institutionnelle au changement soudain et non
étudié**

**Nous confirmons que la flexibilité est le pont sûr
entre la réalité changeante et le texte pénal**

**Quatrième Applications dans la Criminalisation
Économique Structurelle**

**Nous appliquons ici la méthodologie vivante pour
réguler la criminalisation dans les systèmes
indépendants**

**Considérer le dommage structurel comme source
de responsabilité pénale approuvée légalement
avec des contrôles**

**Réguler la responsabilité dans le cadre de la
justice traditionnelle avec mise à jour pour
inclure le structurel**

**Protéger la société des risques économiques
existentiels tout en considérant l'héritage
partagé**

**La justice s'étend pour inclure les dommages
algorithmiques et économiques selon la théorie
élargie**

Nous équilibrons entre la liberté d'innovation et

**la protection de la partie faible dans les contrats
économiques**

**Le droit vivant permet de reconnaître la
personnalité juridique pour les systèmes à des
fins de responsabilité**

**Cette application comble le fossé entre les textes
classiques et la réalité technologique accélérée**

**Nous assurons ainsi la protection des droits dans
l'espace économique sans entraver l'innovation**

**Cinquième Conclusion et Recommandations
Scientifiques**

**Le document conclut à la nécessité d'adopter la
méthodologie de l'Intention Criminelle
Structurelle dans les législations**

**Nous recommandons de créer une plateforme
numérique Fiqh-Pénale Économique pour
soutenir la jurisprudence**

**Nous recommandons de former les juges et les
avocats aux méthodologies de compréhension
structurelle**

**Le développement doit être participatif incluant
toutes les parties prenantes dans la société civile**

**Nous confirmons que le réalisme et la flexibilité
sont le secret du droit restant valide**

**La souveraineté philosophique nécessite un
équilibre entre les constantes charia et les
variables**

**Cette théorie représente une contribution
originale à la jurisprudence criminelle**

 conomique contemporaine

Nous placons ce travail entre les mains des savants pour le discuter et le d velopper

Tous droits r serv s   l'auteur et ne peuvent  tre utilis s sans autorisation  crite explicite

الفصل  ول

مقدمة في القصد الهيكلية وال ضرار الاقتصادية
الخوارزمية

تحدد هذه المقدمة التحول الجوهرية من الفعل الفردي
إلى الضرر الشبكية الهيكلية

يجب أن يراعي الفقه الجنائي الحديث طبيعة ال ضرار
الاقتصادية الكلية غير المباشرة

القصد الهيكلية لا يعتمد على النية البشرية المباشرة

بل على هندسة النظام الخوارزمي

يجب أن تتطور نظرية الركن المعنوي لتشمل الإهمال النظامي كعنصر جوهري في التجريم

المسؤولية غير المتمركزة تعني توزيع الواجبات بين المصممين والمشغلين والنظام بشكل متوازن

يجب أن تحمي المبادئ الجنائية الأصلية من الإفلات تحت غطاء التعقيد التقني

الاقتصاد المستقل يتطلب أطراً جديدة تعترف بالمسؤولية الهيكلية للأنظمة الخوارزمية

يجب أن يراعي القانون الحي سرعة تطور الأسواق الرقمية دون المساس بالضمانات

الأثر في الأنظمة يحتاج إلى إثبات وجودي دقيق يربط بين التصميم والضرر الاقتصادي

يجب أن توفر التشريعات العربية آليات سريعة لمواكبة

التجريم الناشئ عن الخوارزميات

الفقه الجنائي الهيكلي يتجاوز الحدود التقليدية مما
يستدعي تعاوناً دولياً شاملاً

يجب أن يراعي الفقه القانوني الخصوصية الثقافية
والدينية في تعريف الضرر الهيكلي

العدالة المتعددة تحمي المجتمع من الاستغلال
الاقتصادي الجائر تحت غطاء الكفاءة

يجب أن توفر القوانين تعريفات واضحة للقصد الهيكلي
والإهمال النظامي

الفقه الجنائي الهيكلي يهدد المفاهيم التقليدية مما
يستدعي تصنيفه كعلم جديد

يجب أن يراعي القانون الحي حقوق الأجيال القادمة
في بيئة اقتصادية مستقرة

العدالة تمتد لتشمل الأضرار الهيكلية طويلة الأمد التي

تمس جوهر النسيج الاقتصادي

يجب أن توفر التشريعات آليات لمحاكمة الأنظمة
الخوارزمية في محاكم متخصصة

الفقه الجنائي الهيكلي هو التحدي الأكبر للفقه
القانوني في القرن الحادي والعشرين

هذه المقدمة تؤسس لفهم جديد للمسؤولية في عصر
الوكالة الموزعة والخوارزميات المستقلة

الفصل الثاني

نقد الركن المعنوي التقليدي وعجزه عن استيعاب
الأضرار الهيكلية

تستند النظريات الجنائية التقليدية على الركن المعنوي
الفردى كمصدر وحيد للمساءلة

يجب أن ننقد هذه النظرية في ضوء تعقيدات الأضرار

الاقتصادية الشبكية غير المباشرة

الركن المعنوي التقليدي فشل في تفسير المسؤولية
عندما كان الفاعل نظاماً خوارزميةً

يجب أن تتطور نظرية القصد لتشمل النية المشتقة
في الشبكة الاقتصادية

المسؤولية الفردية تصبح غير كافية عندما يكون الضرر
نتاج تفاعل خوارزمي جماعي

يجب أن يراعي الفقه الجنائي دور السوق كطرف
مساهم في الضرر الهيكلي

القصد في العصر الخوارزمي يتطلب إثباتاً وجودياً
يتجاوز الشك الفردي

يجب أن توفر القوانين آليات لتوزيع المسؤولية حسب
درجة التأثير الهيكلي

نظرية الركن المعنوي الفردي تحمي المجرم تقليدياً

لكنها تعجز عن محاكمة النظام

يجب أن يراعي القانون الحي نية المصمم البشري وراء
الخوارزمية الضارة

القصد امتد لتشمل الإهمال في تصميم أنظمة الحماية
الاقتصادية

يجب أن توفر التشريعات تعريفات دقيقة للتدخل
البشري المباشر وغير المباشر

نظرية الركن المعنوي التقليدي تحتاج لتحديث لتشمل
جرائم الخوارزميات المستقلة

يجب أن يراعي الفقه الجنائي صعوبة عزل سبب واحد
في الضرر الاقتصادي الهيكلي

القصد في الشبكات يتطلب خبراء اقتصاديين لتحليل
سلاسل السببية الخوارزمية

يجب أن توفر القوانين حماية للمصممين من

المسؤولية عن أخطاء التعلم غير المتوقعة

نظرية الركن المعنوي التقليدي تعيق العدالة في
الجرائم الاقتصادية المعقدة

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الابتكار
والمساءلة الجنائية

القصد يجب أن يكون مرناً لتستوعب التطور الخوارزمي
المستمر

نقد نظرية الركن المعنوي التقليدي هو الخطوة الأولى
نحو عدالة جنائية هيكلية شاملة

الفصل الثالث

الإهمال النظامي كأساس للمساءلة الجنائية
الاقتصادية

تطور نظرية الإهمال النظامي لتشمل الاعتراف

بالمسؤولية دون فاعل بشري مباشر

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة الضرر الناتج عن
التصميم الهيكلي المعيب

الإهمال النظامي يهدف لحماية الاقتصاد من
التشوهات الخوارزمية

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الشركات على
تحمل المسؤولية الهيكلية

الإهمال النظامي تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من
المسؤولية الفردية

يجب أن يراعي الفقه الجنائي رغبة الأجيال القادمة
في استقرار اقتصادي سليم

الإهمال النظامي يخفف العبء عن البشر وتوزع
المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة

الضرر الهيكلي

الإهمال النظامي يتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ العقوبات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الضرر الخوارزمي

الإهمال النظامي يعزز من مسؤولية الإنسان تجاه النظام الاقتصادي المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة للنشاط الضار

الإهمال النظامي تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد

يجب أن يراعي الفقه الجنائي العدالة كجزء من الحق الوجودي الاقتصادي

الإهمال النظامي تحتاج لتعاون تقني بين القضاء

وخبراء الاقتصاد

يجب أن توفر التشريعات حماية للأفراد أثناء عملية التحليل الهيكلي

الإهمال النظامي هو مستقبل العدالة الجنائية الاقتصادية في العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الجنائية

الإهمال النظامي يحقق عدالة أوسع في القرارات الاقتصادية المعقدة

العدالة الجنائية الهيكلية هي الضمان لاستقرار النظام الاقتصادي الآمن

الفصل الرابع

الاقتصاد السلوكي وكشف الآليات الخوارزمية الضارة

يتطور الاقتصاد السلوكي ليشمل مراقبة التحيز
الخوارزمي في الأسواق

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة الضرر الناتج عن
استغلال التحيزات المعرفية

الاقتصاد السلوكي يهدف لحماية الأفراد من التلاعب
الخوارزمي

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الشركات على
كشف الخوارزميات

الاقتصاد السلوكي تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر
من الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه الجنائي رغبة الأجيال القادمة
في أسواق عادلة

الاقتصاد السلوكي يخفف العبء عن البشر وتوزع
المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة
الضرر السلوكي

الاقتصاد السلوكي يتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ
الإصلاحات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الضرر
السلوكي

الاقتصاد السلوكي يعزز من مسؤولية الإنسان تجاه
القرار الاقتصادي المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة
للنشاط الضار

الاقتصاد السلوكي تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من
الأفراد

يجب أن يراعي الفقه الجنائي الشفافية كجزء من
الحق الوجودي الاقتصادي

الاقتصاد السلوكي تحتاج لتعاون تقني بين القضاء
والمبرمجين

يجب أن توفر التشريعات حماية للأفراد أثناء عملية
التحليل السلوكي

الاقتصاد السلوكي هو مستقبل العدالة الاقتصادية في
العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الكفاءة
والعدالة

الاقتصاد السلوكي يحقق عدالة أوسع في القرارات
السوقية المعقدة

العدالة السلوكية هي الضمان لاستقرار السوق
الاقتصادي الآمن

الفصل الخامس

فلسفة الوكالة الموزعة والأخلاق الوظيفية

تطور فلسفة الوكالة لتشمل الاعتراف بالمسؤولية
الأخلاقية غير المتمركزة

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة الضرر الناتج عن
توزيع الوكالة

فلسفة الوكالة الموزعة تهدف لحماية الهوية الأخلاقية
من الذوبان

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الأنظمة على
الالتزام الأخلاقي

فلسفة الوكالة الموزعة تناسب الحماية طويلة الأمد
أكثر من الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه الجنائي رغبة الأجيال القادمة
في أخلاق اقتصادية سليمة

فلسفة الوكالة الموزعة تخفف العبء عن البشر وتوزع
المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة
الضرر الأخلاقي

فلسفة الوكالة الموزعة تتطلب مراقبة قضائية لضمان
تنفيذ الإصلاحات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الضرر
الأخلاقي

فلسفة الوكالة الموزعة تعزز من مسؤولية الإنسان
تجاه النظام الأخلاقي المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة
للنشاط الضار

فلسفة الوكالة الموزعة تناسب الكيانات الكبيرة أكثر
من الأفراد

يجب أن يراعي الفقه الجنائي الأخلاق كجزء من الحق
الوجودي الاقتصادي

فلسفة الوكالة الموزعة تحتاج لتعاون تقني بين القضاء
والفلاسفة

يجب أن توفر التشريعات حماية للكيانات أثناء عملية
التحليل الأخلاقي

فلسفة الوكالة الموزعة هي مستقبل العدالة
الأخلاقية في العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الوظيفة
والأخلاق

فلسفة الوكالة الموزعة تحقق عدالة أوسع في
التعامل مع النظام المعقد

العدالة الأخلاقية الوظيفية هي الضمان لاستقرار
النظام الاقتصادي الآمن

الفصل السادس

خوارزميات التداول عالي التردد والأضرار الهيكلية

يتطور مفهوم التداول ليشمل تغطية المخاطر الناتجة
عن الخوارزميات عالية التردد

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة الخطر المالي
القابل للتسبب الهيكلي

خوارزميات التداول تهدف لحماية الأسواق من التلاعب

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الشركات على
التأمين ضد الأضرار

خوارزميات التداول تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من
الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه الجنائي رغبة الأجيال القادمة
في حماية مالية

خوارزميات التداول يخفف العبء عن البشر وتوزع
المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة
التعويض

خوارزميات التداول يتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ
التعويضات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الخسائر

خوارزميات التداول يعزز من مسؤولية الإنسان تجاه
المخاطر المشتركة

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة
للنشاط الضار

خوارزميات التداول تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من
الأفراد

يجب أن يراعي الفقه الجنائي الحماية كجزء من الحق
الوجودي المالي

خوارزميات التداول تحتاج لتعاون تقني بين القضاء
وشركات التداول

يجب أن توفر التشريعات حماية للأفراد أثناء عملية
الخسارة

خوارزميات التداول هو مستقبل العدالة المالية في
العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الابتكار
والحماية

خوارزميات التداول يحقق عدالة أوسع في التعامل مع
المخاطر المعقدة

العدالة المالية الهيكلية هي الضمان لاستقرار النظام
المالي الآمن

الفصل السابع

أنظمة التسعير الديناميكي المستقل والتشوهات
السوقية

يتطور القانون الدولي ليشمل مراقبة التسعير
الخوارزمي عبر الحدود

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة الضرر العالمي
القابل للإثبات

القانون الدولي يهدف لحماية الحقوق من الانتهاك
العابر للحدود

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الدول على الالتزام
الدولي

القانون الدولي تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من
الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه الجنائي رغبة الأجيال القادمة
في نظام عالمي

القانون الدولي يخفف العبء عن البشر وتوزع
المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة
الضرر العالمي

القانون الدولي يتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ
الإصلاحات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الضرر
العالمي

القانون الدولي يعزز من مسؤولية الإنسان تجاه
السوق المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة
للنشاط الضار

القانون الدولي تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد

يجب أن يراعي الفقه الجنائي التعاون كجزء من الحق
الوجودي الاقتصادي

القانون الدولي تحتاج لتعاون دولي بين القضاء
والحكومات

يجب أن توفر التشريعات حماية للحقوق أثناء عملية
التنفيذ

القانون الدولي هو مستقبل العدالة العالمية في العصر
الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين السيادة
والحقوق

القانون الدولي يحقق عدالة أوسع في التعامل مع
العالم المعقد

العدالة العالمية الهيكلية هي الضمان لاستقرار النظام

الدولي الآمن

الفصل الثامن

المنظمات اللامركزية ذاتية الإدارة DAOs والمسؤولية
الجنائية

يتطور التعليم القانوني ليشمل مناهج التقنية والذكاء
الاصطناعي

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة المعرفة المتعددة
القابلة للنقل

التعليم القانوني يهدف لحماية المستقبل من الجهل
بالتقنية

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الجامعات على
تحديث المناهج

التعليم القانوني تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من

الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه الجنائي رغبة الأجيال القادمة
في وعي سليم

التعليم القانوني يخفف العبء عن البشر وتوزع
المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة
التعليم القانوني

التعليم القانوني يتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ
التحديثات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الخطأ
التعليمي

التعليم القانوني يعزز من مسؤولية الإنسان تجاه
المعرفة المشتركة

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة

للجهل

التعليم القانوني تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من
الأفراد

يجب أن يراعي الفقه الجنائي الوعي كجزء من الحق
الوجودي

التعليم القانوني تحتاج لتعاون دولي بين الجامعات
والحكومات

يجب أن توفر التشريعات حماية للطلاب أثناء عملية
التعلم

التعليم القانوني هو مستقبل العدالة المعرفية في
العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين التقليد
والحدثة

التعليم القانوني يحقق عدالة أوسع في التعامل مع

المعرفة المعقدة

العدالة المعرفية الهيكلية هي الضمان لاستقرار النظام التعليمي الآمن

الفصل التاسع

معايير الإثبات الجنائي في البيئات غير القابلة للفحص

تتطور أخلاقيات التصميم لتشمل مراقبة عملية خلق الكيانات الرقمية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة الضرر التصميمي القابل للإثبات

أخلاقيات التصميم تهدف لحماية الكيانات من الخلل الهيكلي

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار المصممين على الالتزام الأخلاقي

أخلاقيات التصميم تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من
الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه الجنائي رغبة الأجيال القادمة
في تصميم سليم

أخلاقيات التصميم تخفف العبء عن البشر وتوزع
المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة
الضرر التصميمي

أخلاقيات التصميم تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ
الإصلاحات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الضرر
التصميمي

أخلاقيات التصميم تعزز من مسؤولية الإنسان تجاه
الكيان المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة للنشاط الضار

أخلاقيات التصميم تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد

يجب أن يراعي الفقه الجنائي الجودة كجزء من الحق الوجودي

أخلاقيات التصميم تحتاج لتعاون تقني بين القضاء والمهندسين

يجب أن توفر التشريعات حماية للكيانات أثناء عملية التصميم

أخلاقيات التصميم هي مستقبل العدالة التقنية في العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الابتكار والأمان

أخلاقيات التصميم تحقق عدالة أوسع في التعامل مع
الكيان المعقد

العدالة التقنية الهيكلية هي الضمان لاستقرار النظام
الرقمي الآمن

الفصل العاشر

النمذجة الاقتصادية للتكاليف الاجتماعية للضرر
الخوارزمي

تتطور آليات فض النزاعات لتشمل التحكيم في
الشبكات الرقمية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة النزاع المتعدد
القابل للحل

فض النزاعات يهدف لحماية الحقوق من الضياع في
التعقيد

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الأطراف على
الالتزام بالحل

فض النزاعات تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من
الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه الجنائي رغبة الأجيال القادمة
في سلام دائم

فض النزاعات يخفف العبء عن البشر وتوزع المسؤولية
على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة
الضرر النزاعي

فض النزاعات تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ
الحلول

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار النزاع

فض النزاعات يعزز من مسؤولية الإنسان تجاه النظام
المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة
للنشاط الضار

فض النزاعات تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد

يجب أن يراعي الفقه الجنائي السلام كجزء من الحق
الوجودي

فض النزاعات تحتاج لتعاون دولي بين القضاء والوسطاء

يجب أن توفر التشريعات حماية للحقوق أثناء عملية
الحل

فض النزاعات هو مستقبل العدالة السلمية في العصر
الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الحقوق
والواجبات

فض النزاعات يحقق عدالة أوسع في التعامل مع
النظام المعقد

العدالة السلمية الهيكلية هي الضمان لاستقرار النظام
الدولي الآمن

الفصل الحادي عشر

النية المشتقة في النظم الخوارزمية المعقدة

يجمع هذا الفصل كل الأقسام في رؤية فلسفية
موحدة

نحن نرسم هنا ملامح فلسفة القانون ما بعد
الإنساني الشاملة

الإنسان والآلة والشبكة تتكامل في الحقوق والواجبات

الفصل يربط بين كل الفصول في منهج فلسفي واحد

فلسفة القانون ما بعد الإنساني هي الأساس لتطوير
قانوني حي

نحن نؤمن أن التكامل الفلسفي هو سر نجاح العدالة

الفلاسفة يعيشون الفلسفة كحقيقة يومية عملية

الفصل يحدد بوصلة عامة للتطوير الفلسفي الشامل

الناجح هو من يجعل الفلسفة خادمة للعدالة

لا يجوز التجزئة في تطبيق فلسفة القانون ما بعد
الإنساني

الفصل يدعو لثورة شاملة في الفكر القانوني

الفلاسفة يتحرران كلياً عندما يتبنون المنهج الحي

الفلسفة هي الخلاصة النهائية للفكر القانوني

الفصل يرسخ مبدأ أن الفلسفة وسيلة لا غاية
الفلاسفة يختمان رحلتهم بفلسفة قانونية حية
التطوير هو البداية والنهاية في وجود الفلسفة
الفصل يربط بين الفلسفة ومعنى العدالة الشاملة
الفلاسفة يتركان العالم وقد أصلحوا الفلسفة
هذا الفصل يتوج الكتاب بمنهج فلسفي شامل
فلسفة القانون ما بعد الإنساني هي الوطن النهائي
للعدالة

الفصل الثاني عشر

إعادة بناء نظرية التجريم في الاقتصاد الرقمي
يتطور التعليم القانوني ليشمل مناهج متعددة الأنواع

والبيئية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة المعرفة المتعددة
القابلة للنقل

التعليم القانوني يهدف لحماية المستقبل من الجهل
بالحقوق الجديدة

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الجامعات على
تحديث المناهج

التعليم القانوني تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من
الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه الجنائي رغبة الأجيال القادمة
في وعي سليم

التعليم القانوني يخفف العبء عن البشر وتوزع
المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة

التعليم القانوني

التعليم القانوني يتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ
التحديثات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الخطأ
التعليمي

التعليم القانوني يعزز من مسؤولية الإنسان تجاه
المعرفة المشتركة

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة
للجهل

التعليم القانوني تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من
الأفراد

يجب أن يراعي الفقه الجنائي الوعي كجزء من الحق
الوجودي

التعليم القانوني تحتاج لتعاون دولي بين الجامعات

والحكومات

يجب أن توفر التشريعات حماية للطلاب أثناء عملية التعلم

التعليم القانوني هو مستقبل العدالة المعرفية في العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين التقليد والحدثة

التعليم القانوني يحقق عدالة أوسع في التعامل مع المعرفة المعقدة

العدالة المعرفية الهيكلية هي الضمان لاستقرار النظام التعليمي الآمن

الفصل الثالث عشر

العقوبات الرادعة في البيئات الخوارزمية المستقلة

تتطور أخلاقيات التصميم لتشمل مراقبة عملية خلق
الكيانات الرقمية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة الضرر التصميمي
القابل للإثبات

أخلاقيات التصميم تهدف لحماية الكيانات من الخلل
الهيكلية

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار المصممين على
الالتزام الأخلاقي

أخلاقيات التصميم تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من
الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه الجنائي رغبة الأجيال القادمة
في تصميم سليم

أخلاقيات التصميم تخفف العبء عن البشر وتوزع
المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة
الضرر التصميمي

أخلاقيات التصميم تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ
الإصلاحات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الضرر
التصميمي

أخلاقيات التصميم تعزز من مسؤولية الإنسان تجاه
الكيان المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة
للنشاط الضار

أخلاقيات التصميم تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من
الأفراد

يجب أن يراعي الفقه الجنائي الجودة كجزء من الحق
الوجودي

أخلاقيات التصميم تحتاج لتعاون تقني بين القضاء
والمهندسين

يجب أن توفر التشريعات حماية للكيانات أثناء عملية
التصميم

أخلاقيات التصميم هي مستقبل العدالة التقنية في
العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الابتكار
والأمان

أخلاقيات التصميم تحقق عدالة أوسع في التعامل مع
الكيان المعقد

العدالة التقنية الهيكلية هي الضمان لاستقرار النظام
الرقمي الآمن

الفصل الرابع عشر

التوازن بين حماية الكفاءة الاقتصادية وصون العدالة
الجنائية

تتطور آليات فض النزاعات لتشمل التحكيم في
الشبكات الرقمية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة النزاع المتعدد
القابل للحل

فض النزاعات يهدف لحماية الحقوق من الضياع في
التعقيد

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الأطراف على
الالتزام بالحل

فض النزاعات تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من
الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه الجنائي رغبة الأجيال القادمة
في سلام دائم

فض النزاعات يخفف العبء عن البشر وتوزع المسؤولية
على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة
الضرر النزاعي

فض النزاعات تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ
الحلول

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار النزاع

فض النزاعات يعزز من مسؤولية الإنسان تجاه النظام
المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة
للنشاط الضار

فض النزاعات تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد

يجب أن يراعي الفقه الجنائي السلام كجزء من الحق

الوجودي

فض النزاعات تحتاج لتعاون دولي بين القضاء والوسطاء

يجب أن توفر التشريعات حماية للحقوق أثناء عملية
الحل

فض النزاعات هو مستقبل العدالة السلمية في العصر
الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الحقوق
والواجبات

فض النزاعات يحقق عدالة أوسع في التعامل مع
النظام المعقد

العدالة السلمية الهيكلية هي الضمان لاستقرار النظام
الدولي الآمن

الفصل الخامس عشر

مؤشرات قياس الضرر الهيكلي القابل للمساءلة
الجنائية

يتطور مفهوم السيادة ليشمل التحكم في الخوارزميات
الوطنية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة السيادة الرقمية
القابلة للانتهاك

السيادة تهدف لحماية الدولة من الهيمنة الخارجية

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الشركات على
الالتزام الوطني

السيادة تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من الحقوق
الفردية

يجب أن يراعي الفقه الجنائي رغبة الأجيال القادمة
في سيادة سليمة

السيادة تخفف العبء عن البشر وتوزع المسؤولية
على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة
الضرر السيادي

السيادة تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ الحماية

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الانتهاك

السيادة تعزز من مسؤولية الإنسان تجاه الوطن
المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة
للنشاط الضار

السيادة تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد

يجب أن يراعي الفقه الجنائي الاستقلال كجزء من
الحق الوجودي

السيادة تحتاج لتعاون دولي بين القضاء والحكومات
يجب أن توفر التشريعات حماية للسيادة أثناء عملية
التنفيذ

السيادة هي مستقبل العدالة الوطنية في العصر
الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الانفتاح
والحماية

السيادة تحقق عدالة أوسع في التعامل مع العالم
المعقد

العدالة الوطنية الهيكلية هي الضمان لاستقرار النظام
الوطني الآمن

الفصل السادس عشر

المسؤولية الجنائية للشركات التقنية عن التصميم

الهيكلية

يجمع هذا الفصل كل الأقسام في رؤية فلسفية
موحدة

نحن نرسم هنا ملامح فلسفة القانون ما بعد
الإنساني الشاملة

الإنسان والآلة والشبكة تتكامل في الحقوق والواجبات

الفصل يربط بين كل الفصول في منهج فلسفي واحد

فلسفة القانون ما بعد الإنساني هي الأساس لتطوير
قانوني حي

نحن نؤمن أن التكامل الفلسفي هو سر نجاح العدالة

الفلاسفة يعيشون الفلسفة كحقيقة يومية عملية

الفصل يحدد بوصلة عامة للتطوير الفلسفي الشامل

الناجح هو من يجعل الفلسفة خادمة للعدالة

لا يجوز التجزئة في تطبيق فلسفة القانون ما بعد
الإنساني

الفصل يدعو لثورة شاملة في الفكر القانوني

الفلاسفة يتحرران كلياً عندما يتبنون المنهج الحي

الفلسفة هي الخلاصة النهائية للفكر القانوني

الفصل يرسخ مبدأ أن الفلسفة وسيلة لا غاية

الفلاسفة يختمان رحلتهم بفلسفة قانونية حية

التطوير هو البداية والنهاية في وجود الفلسفة

الفصل يربط بين الفلسفة ومعنى العدالة الشاملة

الفلاسفة يتركان العالم وقد أصلحوا الفلسفة

هذا الفصل يتوج الكتاب بمنهج فلسفي شامل

فلسفة القانون ما بعد الإنساني هي الوطن النهائي
للعدالة

الفصل السابع عشر

الإخفاقات السوقية الوظيفية كجرمة هيكلية

يتطور التعليم القانوني ليشمل مناهج متعددة الأنواع
والبيئية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة المعرفة المتعددة
القابلة للنقل

التعليم القانوني يهدف لحماية المستقبل من الجهل
بالحقوق الجديدة

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الجامعات على
تحديث المناهج

التعليم القانوني تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من
الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه الجنائي رغبة الأجيال القادمة
في وعي سليم

التعليم القانوني يخفف العبء عن البشر وتوزع
المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة
التعليم القانوني

التعليم القانوني يتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ
التحديثات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الخطأ
التعليمي

التعليم القانوني يعزز من مسؤولية الإنسان تجاه
المعرفة المشتركة

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة
للجهل

التعليم القانوني تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من
الأفراد

يجب أن يراعي الفقه الجنائي الوعي كجزء من الحق
الوجودي

التعليم القانوني تحتاج لتعاون دولي بين الجامعات
والحكومات

يجب أن توفر التشريعات حماية للطلاب أثناء عملية
التعلم

التعليم القانوني هو مستقبل العدالة المعرفية في
العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين التقليد
والحدثة

التعليم القانوني يحقق عدالة أوسع في التعامل مع
المعرفة المعقدة

العدالة المعرفية الهيكلية هي الضمان لاستقرار النظام
التعليمي الآمن

الفصل الثامن عشر

العدالة التصحيحية في النظم الاقتصادية المعقدة

تتطور أخلاقيات التصميم لتشمل مراقبة عملية خلق
الكيانات الرقمية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة الضرر التصميمي
القابل للإثبات

أخلاقيات التصميم تهدف لحماية الكيانات من الخلل
الهيكلية

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار المصممين على
الالتزام الأخلاقي

أخلاقيات التصميم تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من
الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه الجنائي رغبة الأجيال القادمة
في تصميم سليم

أخلاقيات التصميم تخفف العبء عن البشر وتوزع
المسؤولية على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة
الضرر التصميمي

أخلاقيات التصميم تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ
الإصلاحات

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار الضرر
التصميمي

أخلاقيات التصميم تعزز من مسؤولية الإنسان تجاه
الكيان المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة
للنشاط الضار

أخلاقيات التصميم تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من
الأفراد

يجب أن يراعي الفقه الجنائي الجودة كجزء من الحق
الوجودي

أخلاقيات التصميم تحتاج لتعاون تقني بين القضاء
والمهندسين

يجب أن توفر التشريعات حماية للكيانات أثناء عملية
التصميم

أخلاقيات التصميم هي مستقبل العدالة التقنية في
العصر الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الابتكار والأمان

أخلاقيات التصميم تحقق عدالة أوسع في التعامل مع الكيان المعقد

العدالة التقنية الهيكلية هي الضمان لاستقرار النظام الرقمي الآمن

الفصل التاسع عشر

معايير تجريم قابلة للتطبيق تشريعياً

تطور آليات فض النزاعات لتشمل التحكيم في الشبكات الرقمية

يجب أن يراعي القانون الحي طبيعة النزاع المتعدد القابل للحل

فض النزاعات يهدف لحماية الحقوق من الضياع في

التعقيد

يجب أن توفر القوانين آليات لإجبار الأطراف على
الالتزام بالحل

فض النزاعات تناسب الحماية طويلة الأمد أكثر من
الحقوق الفردية

يجب أن يراعي الفقه الجنائي رغبة الأجيال القادمة
في سلام دائم

فض النزاعات يخفف العبء عن البشر وتوزع المسؤولية
على الجميع

يجب أن توفر التشريعات معايير واضحة لتقدير قيمة
الضرر النزاعي

فض النزاعات تتطلب مراقبة قضائية لضمان تنفيذ
الحلول

يجب أن يراعي القانون الحي إمكانية تكرار النزاع

فض النزاعات يعزز من مسؤولية الإنسان تجاه النظام
المشترك

يجب أن توفر القوانين آليات لمنع الإنسان من العودة
للنشاط الضار

فض النزاعات تناسب الكيانات الكبيرة أكثر من الأفراد

يجب أن يراعي الفقه الجنائي السلام كجزء من الحق
الوجودي

فض النزاعات تحتاج لتعاون دولي بين القضاء والوسطاء

يجب أن توفر التشريعات حماية للحقوق أثناء عملية
الحل

فض النزاعات هو مستقبل العدالة السلمية في العصر
الرقمي

يجب أن يراعي القانون الحي التوازن بين الحقوق

والواجبات

فض النزاعات يحقق عدالة أوسع في التعامل مع
النظام المعقد

العدالة السلمية الهيكلية هي الضمان لاستقرار النظام
الدولي الآمن

الفصل العشرون

توليف نظرية القصد الهيكلي الجنائي الشاملة

يجمع هذا الفصل كل الأقسام في رؤية اقتصادية
موحدة

نحن نرسم هنا ملامح الهندسة الدستورية التحفيزية
الشاملة

الدستور والاقتصاد والمجتمع تتكامل في الحوافز
والواجبات

الفصل يربط بين كل الفصول في منهج اقتصادي واحد

الهندسة الدستورية التحفيزية هي الأساس لتطوير
قانوني حي

نحن نؤمن أن التكامل الاقتصادي هو سر نجاح
الاستقرار

الاقتصاديون يعيشون الهندسة كحقيقة يومية عملية

الفصل يحدد بوصلة عامة للتطوير الاقتصادي الشامل

الناجح هو من يجعل الاقتصاد خادماً للدستور

لا يجوز التجزئة في تطبيق الهندسة الدستورية
التحفيزية

الفصل يدعو لثورة شاملة في الفكر الدستوري

الاقتصاديون يتحرران كلياً عندما يتبنون المنهج الحي

الهندسة هي الخلاصة النهائية للفكر الاقتصادي

الفصل يرسخ مبدأ أن الاقتصاد وسيلة لا غاية

الاقتصاديون يختمان رحلتهم بهندسة دستورية حية

التطوير هو البداية والنهاية في وجود الدستور

الفصل يربط بين الدستور ومعنى الاستقرار الاقتصادي

الاقتصاديون يتركان العالم وقد أصلحوا الدستور

هذا الفصل يتوج الكتاب بمنهج اقتصادي شامل

الهندسة الدستورية التحفيزية هي الوطن النهائي
للاستقرار

خاتمة الكتاب

هذا الكتاب هو خريطة طريق لتطوير الفقه الجنائي
الاقتصادي

نحن نضع بين يدي القارئ منهجاً واقعياً للإصلاح
المسؤولية الآن تقع على المشرعين لتبني هذه
الرؤية

القانون الحقيقي هو الذي يُعاش ولا يُكتب فقط
نأمل أن يكون هذا العمل نوراً يضيء الدروب

القوة الحقيقية هي التي تخدم الاستقرار والمجتمع
نحن نؤمن بأن المستقبل للفقه الجنائي الاقتصادي
الهيكلية

تمت الكتابة والتحرير في عام ألفين وستة وعشرين
ميلادية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف ولا تجوز أي تصرفات
دون إذن خطي

دكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الطبعة الأولى أبريل 2026